التوسع في التعليم الخاص ما قبل الجامعي في سورية

إ عـد ا د

أ.د/ سامي محمد نصار
أستاذ أصول التربية المتفرغ

أ/ سمر محمد صافيتا
باحثة دكتوراه بقسم أصول التربية

أ.د/ دينا حسن عبد الشافي
أستاذ أصول التربية المساعد

كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة

التوسع في التعليم الخاص ما قبل الجامعي في سورية*

أ.د/ سامي محمد نصار وأ/ سمر محمد صافيتا و أ.د/ دينا حسن عبد الشافي

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة مراحل التطور التاريخي للتعليم الخاص في سورية، وتعرَف واقع التعليم الخاص قبل الجامعي في سورية، ووضع التعليم الخاص في ظل الأزمة الراهنة، بالإضافة إلى تعرف مبررات التوسع في التعليم الخاص في سورية، وتعرف بعض المشكلات المرتبطة بالتعليم الخاص، وأخيراً عرض لأهم الآليات لتفعيل مساهمة التعليم الخاص في تطوير العملية التربوية.

وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي: **إلى أي مدى يمكن للتوسع في التعليم الخاص أن يسهم في تطوير العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي في سورية؟**

وفق المحاور الآتية:

أولاً– التعليم الخاص قبل الجامعي في سورية (مدخل تاريخي).

ثانياً–واقع التعليم الخاص قبل الجامعي.

ثالثاً– التعليم الخاص في ظل الأزمة الراهنة.

رابعاً– مبررات التوسع في التعليم الخاص قبل الجامعي.

خامساً –المشكلات المرتبطة بالتعليم الخاص قبل الجامعي.

سادساً–آليات تفعيل مساهمة التعليم الخاص في تطوير العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي.

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بالتعليم الخاص وإسهاماته في التعليم في سورية، بالإضافة إلى بعض التوصيات التي من شأنها تفعيل مساهمة التعليم الخاص في تطوير العملية التعليمية في سورية.

*** بحث استكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة دكتور الفلسفة في التربية تخصص أصول التربية.**

Expansion in the private pre-university education in Syria

Summary:

The current study aimed to studying the stages of Pre-university private education in Syria (historical introduction), the current situation of the private education system in Syria, Pre-university private education during the current crisis, The Justifications for the expansion of private pre-university education, and the problems related to private education, Finally, a presentation of the most important mechanisms to activate the act of private education in the development of the educational process.

By answering the main question: **To what extent can the expansion of private education contribute to the development of the educational process in pre-university education in Syria?**

According to the following topics:

1-Pre-university private education in Syria (historical introduction)

2 – the current situation of the private education system in Syria

3- Pre-university private education in light of the current crisis

4- Justifications for the expansion of private pre-university education

5- Problems associated with private pre-university education

6- Mechanisms of activating the contribution of private education in the development of the educational process in pre-university education

The study followed the descriptive analytical approach.

The study concluded with a set of results related to private education and its contribution to education in Syria, as well as some recommendations that would activate the contribution of private education in the development of the educational process in Syria.

المقدمة:

يعتبر التعليم محور تقدم أي شعب، وهو مفتاح التنمية والتطور الاقتصادي لكل دولة، فوجود مواطنين متعلمين يمتلكون أفضل وأحدث المعارف والمهارات هو السبيل الأفضل للمنافسة في كافة الأسواق المحلية والدولية، فالتجارب الفعلية لشعوب تسلحت بالتعليم بعد مرورها بأزمات طاحنة عسكرية أو اقتصادية كاليابان أو سنغافورة خير دليل، فقد لعب التعليم دوراً فاعلاً في تطوير المقدرات البشرية والاقتصادية عن طريق التوسع فيه عبر إتاحته لكل مواطن بدون أية شروط أو قيود.

وتعرَّض التعليم في الربع الأخير من القرن العشرين لكثير من التحديات التي فرضتها التحولات والتغيرات العالمية نتيجة اتباع سياسات التجارة الحرة، والاقتصاد المفتوح بالإضافة إلى التطور التكنولوجي والمعرفي الهائل وما رافقه من تغييرات في سوق العمل ووظائفه، وتراجع احتكار الدول لتقديم الخدمات التعليمية لمواطنيها مقابل فتح المجال للقطاع الخاص في ظل تخفيض الإنفاق الحكومي على التعليم.

وشكل التعليم بشقيه العام والخاص في سورية تاريخياً أساساً قوياً وفاعلاً لعملية النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، من خلال خلق الفرص في العمل، ورفع مستوى التشغيل، وتخفيض معدلات البطالة، وإعداد الكوادر والنخب، وتأسيس قواعد الدولة السورية، وعملت الحكومات السورية المتعاقبة على تبني استراتيجية تعليمية ترتكز على التعليم الحكومي المجاني، و لذلك نفذت الدولة خططاً طموحة في ما يتعلق بالتوسع الكبير في المدارس الحكومية العامة والمهنية على كامل الأراضي السورية، غير أنها ومنذ نهاية التسعينيات من القرن العشرين بدأت بفتح الباب أمام إسهام القطاع الخاص في التعليم عبر إصدار المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ الذي أعطى الضوء الأخضر للتوسع في التعليم الخاص ما قبل الجامعي، فازدادت أعداد مؤسساته وطلابه خلال فترة وجيزة بمقدار كبير نتيجة الطلب الاجتماعي الهائل عليه، وارتفعت نسبة مساهمته بشكل كبير قبل بدء الأزمة الراهنة في سورية، كما أنه شكل ملاذاً للكثير من الأسر التي اختارت أن تعلم أبنائها ضمن مؤسساته خلال الحرب نظراً للخدمات التعليمية الأفضل المقدمة مقارنة مع مدارس التعليم الحكومي المكتظة من ناحية، ومنخفضة الجودة من ناحية ثانية.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى:تعرف إمكانية التوسع في التعليم الخاص قبل الجامعي في ظل الأزمة السورية والأدوار التي يمكن أن يلعبها في التعليم السوري.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في ما يلي:

- إن التعليم الخاص قبل الجامعي مجال لم تتم دراسته في سورية من قبل، على الرغم من الأهمية الكبيرة والمتزايدة لمساهمة التعليم الخاص في العملية التعليمية مما يستدعي الحاجة لدراسته لمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية لتجربة التعليم الخاص خلال مختلف فتراته.
- أهمية مشاركة التعليم الخاص في العملية التعليمية بعد خروج قسم كبير من المدارس الحكومية عن نطاق الخدمة التعليمية بسبب الدمار أو تحولها إلى مراكز إيواء مما يجعل من مساهمات التعليم الخاص بشكل أكبر ضرورة ملحة في ظل الأزمة الراهنة في سورية مما يستدعي وضع آليات مناسبة لتفعيل هذه المساهمة للحصول على أقصى فائدة ممكنة نظراً للمرونة التي يتمتع فيها مقارنة مع التعليم الحكومي.
- الإقبال الاجتماعي الكبير على التعليم الخاص يتطلب توسيع قاعدة التعليم الخاص في سورية على أساس تقديمه لرسالة تربوية وتعليمية متوافقة مع الرسالة التربوية للتعليم العام غير ربحية عبر إعادة هيكله التنظيمي، وتحديد الأولويات التعليمية المرجوة منه فتفيد هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم في سورية لتطوير هذا التعليم وتحسين مساهمته في العملية التعليمية.
- عدم تطور تجربة التعليم الخاص عن أسلوبها المتبع منذ نشأة التعليم الخاص في سورية في الاتكال بشكل رئيس على التعليم مقابل الرسوم، وغياب أنواع التعليم الخاص المعتمدة على القطاع الأهلي والمشاركة الاجتماعية في التعليم.

الدراسات السابقة:

حللت دراسة وهبة فلسفة المدارس الخاصة، وعددت أنماطها، ومن خلال دراسة واقع التعليم الخاص في مصر بينت المواقف المؤيدة والمعارضة للتوسع في التعليم الخاص في مجتمع الصعيد الفقير، وكشفت بالدراسة والمقابلات الميدانية عن نقاط الضعف والقوة في أداء المدارس الخاصة عبر دراسة علاقتها بالمحيط والمشكلات الإدارية، والمشكلات المرتبطة بالمعلمين والتقويم والامتحانات لتنتهي بوضع تصور مقترح لحل مشكلاته. (عماد صموئيل وهبة، ٢٠١٥، ص ص ٧-٨٥).

ودرست أحمد التوسع في التعليم الخاص من خلال كونه شريك للتعليم العام في العملية التعليمية خلال المرحلة الراهنة، وطرحت العديد من السيناريوهات لتنظيم التعليم الخاص، وتفعيل مساهمته في العملية التعليمية، فعملت إلى وضع منظور مستقبلي للتوسع في التعليم الخاص كشريك في التعليم العام بالاستناد إلى خبراته

المتميزة في هذا المجال، وعرضت لأهم المتغيرات المجتمعية والعالمية التي تؤثر على منظومات التعليم، ووضع رؤية جديدة للتعليم الخاص في بهدف التوسع بشكل إيجابي (مرفت حسن أحمد، ٢٠١٤، ص ص ٢-٢١).

بينما طرح المجيدل في دراسته أسلوب لخصخصة التعليم العام كلياً أو جزئياً في السعودية في ضوء التجارب العالمية كإحدى آليات مساهمة القطاع الخاص في تحسين نوعية التعليم، من خلال تعرف الأسس النظرية لخصخصة التعليم، ومتطلبات تطبيق أسلوب الخصخصة في إدارة مدارس التعليم العام ومعوقاته، وذلك عبر الإطلاع على التجارب العربية والعالمية في هذا المجال، وتوصلت أن تطوير الأنظمة الإدارية والمالية للمؤسسات هي أساس تطبيق أسلوب الخصخصة في مدارس التعليم العام (محمد المجيدل، ٢٠١٢، ص ص ٤-٢٤)، وأكدت Languille بأنه لا بد للدولة أن تكون مشرفة على التعليم الخاص لضمان تحقيق العدالة من جهة، وعدم استغلال الطبقات الميسورة للتعليم لصالحها من جهة ثانية، واستعرضت التحدي الذي يتضمنه مفهوم المدارس الخاصة المنخفضة التكلفة في جنوب أفريقيا، وترى أنه حتى مع مطالبات المؤيدين من القطاعين العام والخاص، فإن المدارس الخاصة ذات الأسعار المعقولة في جنوب أفريقيا لا تلبي احتياجات الأطفال الفقراء، وخلصت الورقة إلى أن موقف الدولة الغامض تجاه ما يطلق عليه المدارس الخاصة "منخفضة التكلفة" أو "منخفضة الرسوم" يعكس اختلال التوازن بين النظرية والتطبيق الحكومي (Languille، 2016، ص ص ٥٢٨-٥٤٢)، وبينت دراسة Ridge أن تزايد الطلب على التعليم الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر، يجعل الخيارات المعروضة للتعليم بأسعارمعقولة قليلة، والقطاع الخاص ذو سلوك احتكاري حيث يتحكم بالتعليم الخاص بغرض مصالحه الاستثمارية وليست المصلحة الوطنية، و وجدت الدراسة أن هناك اختلافات اجتماعية واقتصادية كبيرة من حيث القدرة على الوصول إلى التعليم، وأن قطاع التعليم المتنامي الربحي قد يعمق الظلم القائم في كلا البلدين تجاه الفئات الأقل دخلاً، مما يجعل العائلات الأفقر قادرة فقط على الوصول إلى تعليم منخفض الجودة، وانتهت إلى اقتراح أن يعمل القطاع الخاص على إيجاد مدارس خاصة غير ربحية بالتعاون مع الدولة لمن هم غير قادرين على التسجيل في المدارس الخاصة الربحية (Ridge، 2016، ص ص ٤١-٥٩)، ووضعت دراسة Nisar & Heinrich آلية لتحقيق تعليم الأطفال الفقراء تعليماً خاصاً جيداً يؤهلهم للحصول على فرص عمل في المستقبل عبر مساعدة القطاع الخاص للمدارس الحكومية عن طريق مزودين للخدمات التعليمية عن طريق تناولها المشروع القومي

لتعليم الأطفال (No Child Left Behind) الذي يعمل على توفير الخدمات التعليمية عبر مزودين من القطاع الخاص، وذلك بهدف إعدادهم للمشاركة في سوق العمل عبر مجموعة من التقنيات، وتركز على مسألة تعليم الرياضيات والقراءة في المدارس الحكومية، وتسهم في تقديم الدروس الخصوصية للأطفال المحتاجين عند عدم قدرة أبائهم على ذلك، ويهدف المشروع إلى الحصول على المزيد من التنازلات من سوق العمل في القطاع الخاص لدعم مخرجات التعليم العامة (Nisar & Heinrich، 2013، ص ص ٨٥٦-٨٩٤).

وتشير الدراسات السابقة أن التعليم الخاص لابد أن يقوم على فلسفة واضحة تبين أهدافه واستراتيجياته المنسجمة مع توجهات الدولة في توفير التعليم الجيد للجميع حتى يكون مشارك فعال في العملية التعليمية بحيث لايكون هدفه فقط المجال الاستثماري الربحي نظراً للتبعات السيئة المترتبة على هذا التوجه، وذلك عبر دراسة المجتمع وحاجاته وإمكانياته، وإتباع وسائل وآليات محددة تجعل مساهمته أكثر فاعلية وتأثير مما هي عليه الآن ومن هنا تكون المشكلة المتعلقة بالتعليم الخاص في سورية في قلة مجال البحث، وثبات السياسة المتبعة في تنظيم عمله بالرغم من التغييرات الهائلة في كل ما يحيطه، بالإضافة إلى كونها ما تزال تحتاج للكثير من التنسيق والضبط في أسلوبها وطريقتها أسوة بتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

مشكلة البحث:

تبنت سورية منذ استقلالها سياسية تعليمية تهدف إلى تحقيق: ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرصه لجميع الأفراد حسب إمكانياتهم وقدراتهم وميولهم بحسب المواد ٢٢ و٢٥ من الدستور، ومجانية التعليم وإلزاميته باعتبار التعليم حق لكل طفل حسب المادة ٣٧ من الدستور، وجودة التعليم من خلال تحسين نوعية التعليم عبر المشاريع التربوية في المناهج والتكنولوجيا، ومعالجة مشكلة التسرب، وتعليم اللغات في سن مبكرة، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. (وزارة التربية، ٢٠٠٨، ص ص ٣٣-٥١).

وحققت التوسع الكمي في التعليم الأساسي والثانوي فبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ١١٨% عام ٢٠٠٢ في المدن الرئيسة، و٨٠% في محافظات ديرالزور والرقة وريف حلب ودرعا، ومعدل التسرب ٥.٤%، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم فوق ١٥ سنة ما نسبته ٨٣.٤% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣، ص١٨٤)، وعلى الرغم من ارتفاع الانفاق على التعليم قبل الجامعي من ٩.٦% إلى ١٣.٢% من الإنفاق العام للدولة بين الأعوام ١٩٧٠-١٩٩٨ إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتغطي الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب من

١٢٨٦٠٠٠عام ١٩٧٠ إلى ٣٩٦٨٠٠٠ عام ١٩٩٨، وتعليمهم بشكل مجاني بالإضافة إلى تقديم كافة الخدمات الاجتماعية المرتبطة بالتعليم، وهذا ما جعل نوعية التعليم المقدمة ذات جودة منخفضة، وفي الوقت ذاته اقتصرت مساهمة التعليم الخاص حتى عام ١٩٩٨ في مرحلة التعليم قبل الجامعي على ٦,٩% من إجمالي التعليم ما قبل الجامعي، وتركزت في مرحلة رياض الأطفال بنسبة ٩٤.٢%، و٤.٢% للمرحلة الابتدائية، و ٤.٥% للإعدادية، و٩.٦% للثانوية نتيجة لهذه السياسية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، ص٥١)، ولهذا عملت الدولة على إعادة النظر في المواقف المتخذة تجاه إشراك التعليم الخاص في سورية مع تناقص حجم الإنفاق المخصص للتعليم قبل الجامعي في ظل الأزمات المالية، والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية وتبدلت السياسة التعليمية إلى رؤية أن مساهمة التعليم الخاص إلى جانب التعليم الرسمي في كافة المراحل ضرورة بهدف:

١- تخفيف الضغط عن المدارس الرسمية العامة في ظل الازدياد السكاني الحالي.
٢- العمل على رفع سوية الأداء في المدارس الرسمية من ناحية التنافسية من جهة، ومن نوعية المخرجات التعليمية التي لاتتوافق مع متطلبات السوق والعمل الحالية من ناحية ثانية .
٣- عدم شمول مرحلة رياض الأطفال في السلم التعليمي للوزارة الأمر الذي ينجم عنه ضعف المستوى التعليمي للأطفال (وزارة التربية السورية، ٢٠١١، ص٣).

فصدر المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤، والذي ينظم التعليم الخاص في الجمهورية العربية السورية من خلال مؤسسات تعليمية خاصة متنوعة تعمل مع المؤسسات التعليمية الرسمية على خدمة كافة شرائح المجتمع وتحقيق أهدافه في التطوير والتحديث والتنمية، بالإضافة إلى الارتقاء بالعملية التربوية في سورية من خلال:

١- تطوير قطاع التربية والتعليم ورفده بالمستجدات التربوية والتعليمية والتقنية.
٢- تكوين جيل مزود بالمعارف والمهارات والقيم التي تعزز انتماءه الوطني والقومي.
٣- المساهمة في تطوير المناهج، وطرائق التعليم، وتدريب المعلمين، وتطوير إدارة المؤسسات التعليمية.
٤- تأمين فرص عمل جديدة للعاملين في مجال التربية والتعليم.
٥- تأمين فرص التعليم النوعي المتطور والمتنوع لشرائح المجتمع بما ينسجم مع حاجات التنمية . (وزارة التربية السورية، ٢٠٠٤، ص٥).

وبقيت مخرجات التعليم الحكومية في سورية غير قادرة على مواكبة الاستحقاقات الكبرى والتحديات العالمية، وتراجع تصنيفات سورية في مؤشرات جودة التعليم في اختبارات الرياضيات والعلوم والقراءة إلى خروجها لاحقاً من أي تصنيف في عام ٢٠١٨، وكذلك مؤشرات التنمية البشرية التي يشكل التعليم أهم أقطابها والتي بلغت (١٨٧/١١٦) في عام ٢٠١٣، وعدم مواكبة التعليم لسوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة التي بلغت ١٤.٨% في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢% عام ٢٠١١، وارتفاع نسب الفقر إلى معدلات عالية جداً، وزيادة الطلب على التعليم الخاص في ظل عدم قدرة التعليم الحكومي على تحقيق مؤشرات نوعية جيدة في التعليم مع تراجع معدل الإنفاق على التعليم (كريم أبو حلاوة، ٢٠١٨، ص ص ٨-١١).

وتطرح الدراسة الحالية التساؤل الرئيسي: **إلى أي مدى يمكن للتوسع في التعليم الخاص أن يسهم في تطوير العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي في سورية؟** ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية:

- ما مراحل التطور التاريخي للتعليم الخاص في سورية، وواقعه في ظل الأزمة الحالية؟
- ما مبررات التوسع في التعليم الخاص قبل الجامعي ومشكلاته؟
- ما سمات منظومة التعليم الخاص قبل الجامعي والآليات المقترحة لزيادة فاعلية التعليم الخاص في تحسين العملية التربوية؟

منهج الدراسة: تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وسوف تسير الدراسة وفقاً للمحاور التالية:

أولاً- التعليم الخاص(مدخل تاريخي).

ثانياً- واقع التعليم الخاص قبل الجامعي.

ثالثاً- التعليم الخاص في ظل الأزمة الراهنة.

رابعاً- مبررات التوجه نحو التعليم الخاص.

خامساً- مشكلات التعليم الخاص قبل الجامعي.

سادساً- الآليات المقترحة لتفعيل مساهمة التعليم الخاص في العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي.

أولاً- التعليم الخاص (مدخل تاريخي):

بدأت الحياة التعليمية بشكلها المعاصر في سورية عام ١٨٧٤ نتيجة للضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية التي عملت على إجراء بعض الإصلاحات في النظام التعليمي فأعلنت في سنة ١٨٦٩ تشكيل نظام إدارة المعارف، والذي تمَّ من خلاله

إنشاء المدارس الحكومية، والمدارس الخاصة التبشيرية، والمدارس الإسلامية الخاصة (محمد أحمد، ٢٠١١، ص٣١٢)، وصُنفت إلى:

- **الكتاتيب:** وهي مدارس قرآنية صغيرة للأطفال الصغار، وتدرس القرآن الكريم بالإضافة للخط والحساب، وكانت موجودة في كل مدن سورية، ويتقاضى فيها الشيخ من تلامذته أجراً في نهاية كل أسبوع (خالد قوطرش، ٢٠٠٠، ص ٣٣).
- **حلقات المساجد:** يتولى فيها الإمام التدريس في علوم الدين والتفسير، وهي مخصصة للطلاب الكبار، وتعلم الطرق الصوفية المختلفة من النقشبندية والرفاعية والشاذلية والجيلانية في الزوايا أو الخانقاه (يوسف نعيسة، ١٩٨١، ص٣٨٩).
- **مدارس المسلمين الخاصة:** تدرس علوم الدين والعربية والخط والحساب واللغة التركية والسيرة النبوية، ومن المدارس الإسلامية السفرجلانية ومدرسة المحسنية، وكانت تُقام عموم هذه المدارس في البيوت الشامية الكبيرة وليس لها أبنية خاصة (خالد قوطرش، ٢٠٠٠، ص٣٥).
- **مدارس النصارى الخاصة:** تؤسس من قبل جمعيات خيرية تمولها الكنيسة والمحسنون، وبلغ عددها في عام ١٨٧٦ نحو تسع مدارس، وأغلب هذه المدارس كانت تدرس اللغة العربية والفرنسية والتركية والعبرية بالإضافة للخط والحساب والجغرافية والعلوم الدينية، كما أنه كانت توجد مدارس للذكور والإناث حيث بلغ عدد الذكور في جميع المدارس ١١٤٥ يدرسهم ٤١ معلماً، وبلغ عدد الطالبات ١٠٧٠ طالبة تدرسهن ٣٢ معلمة، ويمول هذه المدارس بالمناصفة أهل الطالبات والأجانب، وفيما يتعلق **بمدارس اليهود** فقد بلغ عدد هذه المدارس اثنتا عشر مدرسة تضم ٣٥٠ تلميذاً تعلم مبادئ الدين بالدرجة الأولى(صباح مهدي رميض، ٢٠١٨، ص٧٠٠).
- **المدارس التبشيرية:** بدأت بالانتشار بعد حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨-١٧٩٩، حيث بدأت إرسالية الآباء العازريين عملها التبشيري بدمشق و بلغ مجموع المؤسسات التبشيرية في بلاد الشام حتى عام ١٩١٢ما عدده (٣٨) مؤسسة من دول أوروبية متعددة، وكانت تدرس اللغات التركية والعربية والفرنسية والانكليزية والرياضيات والفيزياء والكيمياء والجغرافية والعلوم والرسم والموسيقا والرياضة وأغلب معلميها من الأجانب، وتتقاضى الرسوم من طلاب الأسر الميسورة التي يؤمونها، وقد أحدثت هذه المدارس حركة ثقافية حقيقية وتخرَّج منها الكثير من الشخصيات التي قادت حركة التحرر فيما بعد من الاحتلال العثماني والفرنسي(يغيا نجاريان، ٢٠١٠، https://sources.marefa.org). وكانت العملية

التعليمية خلال فترة الحكم العثماني محدودة وبدائية في الغالب تقتصر على تعليم المبادئ البسيطة، بالإضافة إلى كونها غير منظمة بشكل جيد، وذات نطاق ضيق متركز في مركز المدن الكبيرة لضعف اهتمام العثمانين بالتعليم والثقافة على حد سواء، ولذا كانت الفترة الأخيرة من حكمهم للبلدان العربية مع دخول البعثات التبشيرية الأجنبية هي المرحلة الأهم حتى بداية القرن العشرين تزامناً مع نهاية الاحتلال العثماني عام ١٩١٨(نايف نجم الجبوري، ٢٠١١، ص ص ١٢٢-١٢٧)، وبلغ عدد الطلاب في سورية عام ١٩٢٠ ما عدده ١٧٠٠٠ ولد، و ٤٠٠٠ بنت، أما عدد المدارس الخاصة فكان حوالي ١٠٠٠ مدرسة كتَّاب تضم ١٠٠٠٠ تلميذ ، ولايوجد عدد لحلقات المساجد فعددها كان كبيراً جداً حسب عدد المساجد، أما المدارس الإسلامية فكانت حوالي ٢٨ مدرسة تضم ٢١٠٠ طالب ، ومدارس المسيحيين واليهود ٢٦ مدرسة تضم ٢٠٠٠ تلميذ، ومدارس البعثات التبشيرية ١١ مدرسة تضم ١٢٠٠ طالب (خالد قوطرش، ٢٠٠٠، ص ص ٥٢-٥٦)، وعندما احتل الفرنسيون سورية عمدوا إلى زيادة تلك المدارس ومدَّها بالمال والأساتذة، وقامت الارساليات بدورها بفتح العديد من المدارس في المدن السورية المختلفة، بالإضافة إلى المدارس الخاصة الأهلية التي تعلم اللغة والحضارة الفرنسية والجغرافية، وبدأت فرنسا بتنظيم التعليم بالطريقة الحديثة بتخصيص إدارات مدرسية خاصة للمناطق، وإعداد تقارير سنوية حول وضع التعليم، وتمَّ وضع نظام تعليمي من المدارس الابتدائية والأولية، وأسست معاهد لإعداد المعلمين ووضعت أنظمة للامتحانات، وكانت سلطات الانتداب تشرف على المدارس الفرنسية، وتُرخص بانشاء مدارس جديدة خاضعة للنفوذ الفرنسي (عمر جاسم العبيدي، ٢٠١١/١١/٢٩، http://www.m.ahewar.org)، وبقيت الدولة بعد الاستقلال في عام ١٩٤٦ تعتمد على التعليم الأهلي الخاص والأجنبي بهدف التخفيف عن وزارة التربية الجديدة النشوء، والمشاركة في سد حاجات التوسع التعليمي نتيجة ضعف الميزانية المخصصة للتعليم في بداية الاستقلال، فظلَّ التعليم الخاص محتفظاً بمكانته العالية لأبناء الطبقات الميسورة في مراكز المدن، وفي عام ١٩٥٢ صدر أول مرسوم تشريعي برقم ١٧٥ في ظل الدولة السورية الحديثة سمح بالترخيص للمدارس الخاصة، ونشأت بتأثيره مدارس أهلية ودينية ذات أغراض مختلفة تتفاوت فيها السياسات التعليمية، وتم منع إنشاء أي مدارس أجنبية جديدة، وتسوية وضع المدارس القائمة، واُعتبرت الكتاتيب مدارس خاصة، وكانت أهداف التعليم الخاص مماثلة لأهداف التعليم الرسمي، والمدارس الخاصة

الابتدائية ملزمة بتطبيق البرامج التي تقررها الدولة والتدريس باللغة العربية ويحق لها تدريس لغة أجنبية حية، أما المدارس الثانوية ملزمة بتدريس التاريخ والجغرافية والأخلاق والوطنية باللغة العربية، ولا يحق للمدارس في إطار المنافسة أن تعمل على التساهل في القبول أو الترفيع، ولا يحق لها التمويل الأجنبي إلا بموافقة الدولة، ولا تكلف أحداً من موظفي الدولة، أو توظف أجانب إلا بموافقة وزارة المعارف، وتمنع المدارس الخاصة المختلطة إلا في مرحلة رياض الأطفال والتي تشرف عليها النساء حصراً (رئاسة مجلس الوزراء، ١٩٥٢)، وأصبح التعليم الخاص بعد عام ١٩٥٥ يخضع لملكية فئات تحترف التجارة ، وأخرى تتصارع على الحكم في الدولة، وثالثة تمارس العزل الطائفي، ورابعة هدفها تعلم اللغات الأجنبية والثقافة الغربية ، والتقت مصالح جميع هؤلاء مع مصالح الطبقة البرجوازية في البلاد، وازداد الإقبال بشكل كبير على المدارس الخاصة دون الحكومية، واستمر الحال حتى قيام دولة الوحدة عام ١٩٥٨، فصدر قانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٥٨ الذي يقصر ترخيص هذه المدارس للعرب فقط دون الأجانب حفاظاً على الثقافة القومية وبهدف تحقيق فرص متكافئة في التعليم (رئيس الجمهورية، ١٩٥٨، ص١)، وتمَّ في المرسوم التشريعي رقم ١٢٧ لعام ١٩٦٧ تعيين مديرين منتدبين بغية إشراف الدولة بشكل أكبر على التعليم الخاص لإيجاد نظام تعليمي منسجم مع أفكار الوحدة الوطنية والقومية، وتمَّ تأميم المدارس الخاصة المملوكة لجهات أو مؤسسات دينية، وأسفر هذا المرسوم عن ردود فعل غاضبة رفضت تنفيذ هذا المرسوم فأصدرت الحكومة قرارات بالاستيلاء على أكثر من ٥٠ مدرسة، وإغلاق ٤٨ مدرسة وتمَّ تحويل أغلبها إلى مدارس رسمية وبقيت ١٧ مدرسة مستولى عليها تأخذ أقساط من الطلاب (آني شارلوت ولورانت شابري، ١٩٩١، ص ص ٢٤٠-٢٤١)، وشهدت هذه الفترة تراجع التعليم الخاص في سورية نتيجة لتأميم الكثير من المدارس الخاصة، والتوجه نحو ترسيخ التعليم الرسمي المجاني والإلزامي توافقاً مع دستور ١٩٧٣، واستمر ركود التعليم الخاص حتى بداية التسعينيات، وشكل صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ البداية الحقيقية للإنطلاقة الكبيرة لمؤسسات التعليم الخاص في سورية، بعد سنوات التحجيم لهذا القطاع في التعليم تماشياً من التوجهات الوطنية في تكافؤ الفرص التعليمية عبر مجانية التعليم من جهة، وانتهاج تعريب التعليم في سورية من جهة ثانية، ونتيجة لذلك بدأ التوسع في كافة المراحل من رياض الأطفال وحتى المدارس الثانوية (وزارة التربية، ٢٠٠٤، ص٥).

ثانياً- واقع التعليم الخاص قبل الجامعي في سورية:

بدأ التعليم الخاص من جديد يشغل مكاناً في منظومة التعليم السورية في مراحل التعليم كافة مع فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم ما قبل الجامعي، وتراجع التعليم الحكومي في مختلف المناحي مع ضعف إنفاق الدولة على التعليم في هذه المرحلة، وسعي الكثير من الأسر إلى تزويد أبنائها بتعليم ذو نوعية جيدة تؤهلهم للعمل في المستقبل فازدادت أعداد المدارس الخاصة في سورية في العقدين الأخيرين بشكل كبير ويظهر الجدول التالي أعداد مدارس التعليم الخاصة قبل بدء إصدار مرسوم التعليم الخاص رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ وبعده وقبل الأزمة وخلالها:

جدول (١)

أعداد المدارس الخاصة والفصول والتلاميذ بين ٢٠٠٢/٢٠١٦

السنة	المدارس الخاصة	الشعب	التلاميذ
٢٠٠٢	٤٦٠	٤٤٣٥	١٨٢٤٠٥
٢٠١٠	٦٠٦	٥١٩٤	٢٠٧٧٦٥
٢٠١٥	٥٣٠	٣٦٢١	١٤٤٨٧٦
٢٠١٦	٦٢٦	٤٢٣٣	١٦٠٨٨٧

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام٢٠٠٣/٢٠١١/٢٠١٦/٢٠١٧.
/http://www.cbssyr.sy

ويظهر الجدول السابق الزيادة المستمرة لأعداد المدارس الخاصة حتى في فترة الحرب حيث ازدادت المدارس بين ٢٠٠٢ و٢٠١٠ بنسبة ٢٤%، وبين ٢٠٠٢ و٢٠١٦ بنسبة ٢٦%، ويرجع ذلك نتيجة لإقبال الأولياء على وضع أبنائهم في هذه المدارس نتيجة للخدمات التعليمية الأفضل في هذه، ويرجع ذلك إلى توافر الأموال في القطاع الخاص ومرونته في حين كانت الخسارة التي شهدها قطاع المدارس الحكومية أكبر بكثير والتي تمثل خروج مدرسة من كل خمس مدارس حكومية حسب ما ذُكر سابقاً (وزارة التربية، ٢٠١٦، ٢٠١٦/٠٢/٢٣، http://b2b-sy.com/news/34944/، 2019)، ويتنوع انتشار هذه المدارس في مختلف المحافظات غير أنها تتركز بشكل أكبر في المدن الرئيسة حسب ما يبين الجدول التالي.

جدول (٢)

توزع المدارس بحسب المراحل الدراسية في المحافظات بين عامي ٢٠١٠/٢٠١٦

المحافظه	عدد المدارس الخاصة في المرحلة الأساسية ٢٠١٠	عدد المدارس الخاصة في المرحلة الثانوية٢٠١٠	عدد مدارس التعليم الأساسي ٢٠١٦	عدد مدارس التعليم الثانوي الخاصة ٢٠١٦
دمشق	١٦١	٢٦	١١٩	٢٩
حلب	٨٩	١٨	٧٧	٢٥
ريف دمشق	١٠٣	١٥	٩٠	٢٠
حمص	٤٠	٦	٢٥	١٢
حماه	١٦	٨	١٨	٦
اللاذقية	٢٣	١٥	٢٣	١٢
إدلب	٦	١	١	-
الحسكة	٢٨	٣	٢٥	٧
دير الزور	٥	٢	٠	٠
طرطوس	٢	٣	٣	٥
الرقة	٤	-	٠	٠
درعا	٢٠	١٠	١٢	٦
السويداء	٢	٢	٣	٤
القنيطرة	١	-	١	٣

المصدر: المجموعات الاحصائية للأعوام ٢٠١١/ ٢٠١٧.http://www.cbssyr.sy /

يبين الجدول السابق أن تركز المدارس الخاصة متوضع في المدن ذات الكثافة السكانية الأعلى، والحركة الاقتصادية الأكبر، بينما تقل في المناطق الشرقية والجنوبية كونها مناطق زراعية أفقر من ناحية وذات كثافة سكانية أقل من ناحية ثانية، وهذا ما يخلق مزيداً من التفاوت في نوعية التعليم بين المحافظات. وتوزع طلاب المدارس الخاص بين المرحلتين الأساسية والثانوية في الأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٠-٢٠١٥-٢٠١٦ وفق ما يلي:

جدول (٣) توزع الطلاب في المراحل الدراسية بين أعوام ٢٠٠٢/٢٠١٦

المرحلة الدراسية	٢٠٠٢		٢٠١٠		نسبة الزيادة %	٢٠١٥		٢٠١٦		نسبة الزيادة %
	المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ		المدارس	التلاميذ	المدارس	التلاميذ	
الأساسية	٣٣١	١٦٣٨٩٣	٤٩٤	١٨٩٢٩٠	١٤.٩	٤٠١	١٢٤٩٨٦	٣٩٧	١٤٩٣٥١	١١.٩
الثانوية	١٢٩	١٨٥١٢	١١٢	١٨٤٧٥	٨.٦	١٢٩	١٩٨٨٩	١٢٩	٢١٥٣٦	١٠

المصدر: المجموعات الاحصائية للسنوات ٢٠٠٣/٢٠١١/٢٠١٦/ ٢٠١٧.
/http://www.cbssyr.sy

يظهر الجدول السابق الزيادة الكبيرة في أعداد مدارس التعليم الأساسي حتى عام ٢٠١٠ بنسبة ١٤,٩% ومرد ذلك إلى الزيادة السكانية السنوية، بالإضافة إلى

تحسن مستويات المعيشة في سورية، وإقبال الأسر على تقديم تعليم أفضل لأبنائهم، فيما يتعلق باللغات الأجنبية والمهارات التكنولوجية، يضاف إلى ذلك انخفاض الكثافة الصفية التي تصل إلى ٢٠ تلميذاً في التعليم الأساسي و٣٠ طالباً في التعليم الثانوي، وانعدام مسألة الفترات الدراسية المسائية والصباحية في التعليم الخاص، ونسبة المعلمين للتلاميذ ١٩ تلميذ للمعلم في مرحلة التعليم الأساسي و١٠ طلاب للمعلم في مرحلة التعليم الثانوي، ويتم تمويل المدارس الخاصة في المرحلة قبل الجامعية بشكل خاص من الأقساط الدراسية المفروضة للتسجيل في هذه المؤسسات والتي تتراوح ما بين ٤٠٠-٤٥٠٠ دولار أمريكي، أو من خلال إعانات مالية تقدمها الوزارة في حالات محددة، ويسمح لها بقبول إعانات نقدية أو عينية من أي مصدر محلي أو خارجي بموافقة مسبقة من وزارة التربية(وزارة التربية السورية، ٢٠٠٤، ص١٦).

ثالثاً- التعليم الخاص في ظل الأزمة الراهنة:

شملت الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ كافة جوانب الحياة فشهدت أكبر نزوح في العالم، وأدت إلى فقدان جيل كامل غير قادر على النفاذ إلى التعليم حيث أنه في عام ٢٠١٣ كان هناك ٢.٢ طفل من أصل ٤.٨ مليون بعمر التمدرس خارج المدرسة (اليونسكو، ٢٠١٥، ص ٣)، وبينت مذكرة صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن عام ٢٠١٦ كان الأسوأ فنحو ٢.٧ مليون طفل بين سن الخامسة والسابعة عشر لم يذهبوا إلى المدارس، بينهم ٦٠٠ ألف طفل لاجئ، وأن ١.٣ مليون طفل آخرين معرضون لخطر التسرب. وبلغت أضرار قطاع المباني المدرسية لوحده نحو ٣ مليارات دولار، وانخفض معدل التعليم في سوريا بمقدار ٥٠% عن مستوياته قبل الأزمة عام ٢٠١١. وبحسب تقارير محلية تعرضت المرافق التعليمية في كامل سورية إلى نحو ٤٠٠٠ هجوم أدت إلى أضرار جزئية أو كلية لـ ٢٤٤٥ مدرسة، وأكثر المنشآت التعليمية ضرراً كانت المدارس الثانوية بنسبة ١٤.٧% من مجمل المرافق التعليمية المتضررة كلياً، تليها المعاهد المهنية بنسبة ١٤.٥%، كما تحولت العديد من المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين، وبحسب وزارة التربية السورية تمَّ تحويل ٢٤٣ مدرسة من أصل ٢١ ألف مدرسة حكومية في أرجاء البلاد إلى مراكز إيواء، فيما قدَّرت وزارة التربية تكلفة الخسائر المادية لقطاع التعليم في سورية حتى عام ٢٠١٥ بحوالي ٥٠ مليار ليرة .(صفوان داود، ٢٠١٨، ٨/٥/ https://salonsyria.com)،

وبلغ عدد مدارس التعليم الخاص نحو ٦٧٣ مدرسة تعليم خاص إلى جانب ١٧٣٥ روضة في عام ٢٠١٠ فيكون العدد الكامل ٢٤٠٨ مدرسة وروضة من

مجموع ٢١٥٢٥ مدرسة موجودة في سورية أي أنه شكل نسبة ١١% من مجموع مدارس القطر في عام ٢٠١٠، وضم عدد طلاب ٣١٤١٨٢ طالب من مجموع عدد طلاب ٥٠٥٤٨٣٢ في المراحل الأساسية والثانوية (وزارة التربية، ٢٠١٠، ص٣١) .

وتعرض التعليم بشقيه الحكومي والخاص في سورية لانتكاسة كبيرة منذ ٢٠١١ أدت إلى تدمير جهود عقدين من الاستثمار في التعليم، وفي حال عدم عودة الأطفال فإن الخسارة في رأس المال البشري نتيجة التسرب من المدارس ستعادل ما نسبته ١٠,٧مليار دولار أو مايعادل نسبة ١٧,٧% من الناتج الإجمالي المحلي السورية لعام ٢٠١٠، وانخفضت مؤشرات التعليم بصورة كارثية فحتى العام ٢٠١٥ كانت نسبة الأطفال السوريين خارج المدرسة ٤٠% خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥ أي نحو ٢,٨ مليون طفل، وهناك العديد من الأطفال ممن هم في سن المدرسة لم يحصل على فرصة الالتحاق في أي فصل مدرسي (اليونسيف، ٢٠١٥، ص٢).

وقد استمرت معظم مدارس التعليم الخاصة في سورية تتابع عملها في ظل الحرب، وتستقبل التلاميذ في كافة المراحل، ويرجع ذلك لتواجد أغلب هذه المدراس في مناطق مراكز المدن، والسماح بإقامة مراكز مؤقتة لها في المناطق الآمنة، والتي كانت نوعاً ما أقل تأثراً من المناطق الريفية بالإضافة إلى كونها لم تستخدم كمراكز ايواء أو تتعرض لتخفيض ميزانياتها، حيث بلغ عدد المدارس الخاصة ٥٢٦ مدرسة في المرحلتين الأساسية والثانوية من ١١٥٨٧، ونلاحظ خروج ما عدده ٨٧٣٩ مدرسة حكومية عن الخدمة، وخروج ١٤٧ مدرسة خاصة بين الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٦ على مستوى القطر (المكتب المركزي للاحصاء، ٢٠١٧، ٢٧٨)، فيما تعرضت مدارس الأونروا الخاصة للكثير من الدمار لوجود أغلب مدارسها في بؤرتي صراع في مخيم اليرموك وريف دمشق فانخفض عدد الطلاب من ٦٦ ألف إلى ٢٦ ألف عام ٢٠١٤. (وحدة تنسيق التعليم واليونسيف، ٢٠١٥، ص٣٩)

وشكلت هذه الخسارة الهائلة في البنية التعليمية الحكومية ضغطاً كبيراً على التعليم الحكومي، مما زاد الطلب على التعليم الخاص كونه منفذاً للبحث عن تعليم أفضل، وشريك أكثر مرونة للتعليم الحكومي في تقديم خدمات تعليمية جيدة مقارنة بالتعليم الحكومي في ظل الوضع القائم.

رابعاً– مبررات التوجه نحو التعليم الخاص:

زاد الاهتمام بالتعليم الخاص كأحد صور التجاوب مع كل ما هو متغير وحديث في العالم، وشهد هذا التعليم إقبالاً كبيراً في وقت أصبح فيه التعليم الحكومي غير قادر على تقديم المعرفة والمهارات اللازمة للعصر الحالي للمبررات التالية:

١-**المبررات التعليمية:** فمؤسسات التعليم الخاص تقدم التعليم الأجود، وتوفر ما يحتاج إليه التعليم الجيد من نفقات، وتتيح المجال للتنوع في جميع خدمات التعليم الجيدة نتيجة ضعف الثقة في التعليم العام، بالإضافة إلى ازدياد أعداد الطلبة في الصفوف الدراسية وارتفاع الكثافة إلى ما بين ٥٠- ٦٥تلميذاً (كريم أبو حلاوة، ٢٠١٨، ص ص ٦-٧).

٢-**المبررات الاقتصادية:** ترتبط الأهمية الاقتصادية للتعليم الخاص بعدة فئات فهو بالدرجة الأولى يفيد فئة المعلمين الذي يتعاقدون مع المدارس الخاصة بالتالي يتوفر لديهم فرص عمل جديدة، وكذلك الطالب الذي يدفع مقابل تعليمه يصبح أكثر تقديراً للقيمة العلمية لهذا التعليم وبالتالي يزداد اجتهاده، كما تعود الفائدة على أصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب البنى والعقارات التي تؤجر هذه المدارس الخاصة ومنه تتأتى فائدة اقتصادية للأموال التي تحصلها الدولة نتيجة هذه العملية المتكاملة والتي تستخدم في مجالات أخرى أو لتطوير قطاع التعليم الحكومي ذاته (كاوان اسماعيل كه ردي، ٢٠١٠، ص٢٢).

٣- **المبررات المالية:** تتميز المدارس الخاصة بقدرتها على المرونة في توفير التمويل الخاص بها في ظل عجز المدارس الحكومية التي يتوقف تمويلها على حجم الميزانية المخصصة للتعليم، وهذا سيشكل مبرراً للأهل لإلحاق أبنائهم بمدارس التعليم الخاص إذ تكون المباني والأجهزة والأثاث أفضل حالاً بالإضافة إلى توافر المرافق التعليمية كالمكتبات والمخابر(علاء الدين دنديس، ٢٠٠٩، ص٢٢٩)

٤-**المبررات المرتبطة بالأزمة:** حيث سببت الأزمة الحاصلة في سورية الكثير من المشاكل المرتبطة بالتعليم بعد أن تدمرت الكثير من المدارس، وتحولت المدارس إلى أماكن لإيواء النازحين من المناطق الساخنة، وازداد الضغط على المدارس الحكومية العاملة فارتفعت كثافة الفصول بشكل كبير، ونقصت أعداد المعلمين المؤهلين بسبب الهجرة واللجوء، وتراجعت العملية التعليمية داخل هذه المدارس، مما زاد الرغبة لدى الأولياء في إلحاق أطفالهم بمدارس التعليم الخاص على الرغم من مصروفاتها العالية لتأمين تعليم أفضل في ظل ظروف تربوية وتعليمية آمنة أفضل من القائمة في المدارس الحكومية (ليلاس العجلوني، ٢٠١٩، ٢٠١٩/٣/١٧، https://hashtagsyria.com)

وهكذا فإن اعتماد التعليم الخاص والإقبال عليه لم يكن فوضوياً، بل كان نتيجة لمبررات ودوافع خاصة أدت إلى ترك التعليم الحكومي المتدني النوعية، والتوجه نحو التعليم الخاص ذو النوعية الأفضل إلى حد ما.

خامساً– مشكلات التعليم الخاص ما قبل الجامعي: تتنوع المشكلات المرتبطة بالتعليم الخاص بين:

١– **المشكلات التعليمية:** وهي ذات الأهمية الأكبر كونها تتعلق بشكل مباشر بالعملية التعليمية ضمن المؤسسة الخاصة ومنها:

أ– التلاعب في سياسات قبول الطلبة والتي غالباً ماتتم في مواعيد قبل المواعيد المحددة لبدء القبول في العام الدراسي وذلك كخطوة جاذبة لأولياء الأمور لضمان الأماكن في المدارس القريبة من مسكن الطالب بالإضافة إلى التجاوز عن تسجيل الأطفال قبل بلوغ السن القانوني (مؤسسة الوحدة، ٢٠ / ٢٠١٤/٧، http://alwehda.gov.sy/. 2019)

ب– طريقة اختيار المعلمين وظروف عملهم ضمن هذه المؤسسات، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات بين المعلمين وأصحاب المدارس فيما يتعلق بتقييم الأداء التعليمي وطبيعة الأجور الممنوحة، و عدم القدرة على تأمين معلمين لسد النقص بشكل فوري بالإضافة إلى تدخل الإدارة في عمل المعلمين نتيجة عدم وجود ضوابط تحكم طبيعة العلاقة بين الإدارة المدرسية والمعلمين، ونقص الاهتمام بإجراء أي دورات تدريبية ومهنية للمعلمين (مالك موقع، ٢٠١٠، http://aljaml.com)

ج– الإدارة المدرسية في الغالب تهتم بإرضاء أولياء الأمور على حساب العملية التعليمية، وتدَّخل أصحاب المدارس وأولياء الأمور في العمل الإداري الذي يعرقل سير العملية (جمال السيد عبد الوهاب، ٢٠١٢، ص٦٨)

٢–**المشكلات الثقافية:** يُحدث انتشار المدارس الخاصة نوعاً من الازدواجية الثقافية في المجتمع، فالتعليم الخاص يختلف في أهدافه عن التعليم الحكومي فجميع المدارس تتوجه إلى التركيز على تدريس اللغات الأجنبية، وهذا يساهم في خلق جيل منفصل عن واقع مجتمعه، غير مقتنع في بعض الأحيان بهويته الثقافية والوطنية (شبل بدران، ٢٠١١، ص١٧٢).

٣-**المشكلات المالية:** وهي المشكلات المرتبطة بأقساط المدارس المرتفعة باستمرار، والتي يتحملها الأولياء بالإضافة إلى المصروفات الجانبية المتعلقة بالزي المدرسي والأنشطة الإضافية والمواصلات.

ونتيجة لذلك كان لا بد من البحث عن الحلول التي تخفف وطأة آثار التوسع غير المدروس في التعليم الخاص دون مراعاة ظروف المجتمع وتغييراته المختلفة، ويمكننا الاستفادة من الآليات والتشريعات التي اتبعتها الدول المتقدمة في التعليم الخاص مع مراعاة ظروف المجتمع ومشاكله واختلاف البيئات والامكانيات، بهدف وضع آليات تسهم في حل المشاكل المرتبطة بالتعليم الخاص من ناحية، وزيادة مساهمته في التعليم بصورة فاعلة أسودة بالدول المتقدمة التي تطبقها.

سادساً- الآليات المقترحة لتفعيل مساهمة التعليم الخاص في العملية التعليمية للتعليم ما قبل الجامعي:

يحتاج تطوير العملية التربوية تفعيل قدرات الحكومة على تطبيق السياسات وإدارة مؤسسات التعليم الخاص فلا بد أن تكون الجهات الحكومية المسؤولة عنه ذات مهارات معينة، وتمتلك جميع المعلومات للتعامل مع هذا النمط كالاعتماد المؤسسي وضمان الجودة والرصد والحوافز وإدارة العقود والتمويل للتعليم (Fielden&Larocque، ٢٠٠٨، ص ص ١٣-٢٤)، ولتكون مساهمات التعليم الخاص فاعلة في العملية التعليمية يمكن أن تتم وفق مجموعة من الآليات التي يتم اتباعها في نظم التعليم المتقدمة وحققت نتائج متقدمة، وما يزال العمل فيها قائماً ومن هذه الآليات:

١-**التعاقد أو الشراكة بين القطاع العام والخاص في التعليم** (Puplic-Private Participation /PPPs)

نشأت منذ زمن طويل الكثير من الشراكات والنماذج العالمية التي تستخدم أساليب شراكة مختلفة مثل: شركات الإنتاج التي تقوم بمبادرات كمبادرة الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة الاسترالية لبناء المدارس الجديدة ويتم عبر القطاع الخاص انتقال المدارس الحكومية القديمة إلى مباني جديدة، (Crump، ٢٠٠٥، ص ص ٢٤٣-٢٥٨)، وشركات قطاع الخدمات حيث تقوم هذه الشركات في كثير من بلدان العالم بتقديم خدمات تعليمية وإرشادية تربوية خاصة كتأمين الأجهزة والمواد التعليمية وكيفية الاستفادة منها والوصول إلى مصادر التعليم وتعمل على تقديم التدريب المهني للطلبة وإعادة تدريب المعلمين(Lytovchenko، ٢٠١٥، ص ص ٥٣-٥٧)، كما تقوم الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الأردن في التعليم من خلال العمل

على تنفيذ الخطوات الاجرائية لتنفيذ حوسبة التعليم وإدخال التكنولوجيا من خلال توفير البنية التحتية وتوريد الأجهزة، وربط المدارس (أسامة محمد عبيدات، ٢٠٠٨، ص٨٧)

٢-**إدارة القطاع الخاص للمدارس الحكومية:** ويسمح للقطاع الخاص وفق هذا النموذج تولي المهام الإدارية للمدارس أو مؤسسات التعليم، وقد طبقت هذه الحالات في كثير من البلدان في هولندا وبوليفيا وأمريكا عبر: المدارس المستأجرة: وهي نوع من المدارس التي يتم تأسيسها من قبل أفراد من المجتمع المحلي والمنظمات المدنية ومديري المدارس و المعلمين والأولياء، وتتاح لجميع الطلبة وكل المراحل الدراسية، ولاتطبق هذه المدارس لوائح المدارس العامة، وهي ذات حرية كاملة في الإدارة (Rehman& Aziz ، ٢٠١٨، ص ص ١٨٩-٢٠٩)، والمعاهدة أو مدارس الامتياز Charter School or School of Choice: ويتم فيها الاتفاق بين الحكومة والمدرسة بأن تقوم المدارس بأداء مهام معينة تكلف بها، وبحسب نتيجتها تعطى لها الاستقلالية في الأنظمة والميزانية (Makris & Brown، ٢٠١٨، ص ص ٨٥-١١٧)، ومشروع التعليم الثانوي الشامل في أوغندا الذي بدأ العمل فيه عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهداف محددة وهي: تعزيز استدامة التعليم الابتدائي الشامل، وزيادة الوصول العادل إلى تدريب ما بعد التعليم الأساسي و الحد من ارتفاع تكلفة التعليم، وتحسين جودة التعليم والتدريب المهني وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توفير التعليم الثانوي، (Turyatoranwa، ٢٠١٧، ص٢) بالإضافة إلى برنامج سياسة الدعم وبرامج القسائم (الكوبونات) التعليمية Voucher School والذي تقوم الحكومة فيه بتقديم قسائم مالية ذات قيمة محددة لكل طفل حسب سنه في المدرسة ومتناسبة مع دخل الأسرة، ومن مميزات هذا النوع أن الآباء يستطيعون تحديد أفضل نوع مدرسة مناسب لأبنائهم واحتياجاتهم، وهم المفوضون بإرسال أبناؤهم، وهو بذلك يكفل مبدأ تكافؤ الفرص، وتتم المساءلة للآباء والمدارس، ويتم فيه تجاوز البيروقراطية والروتين في الالتحاق، وتجنب الزيادات في ميزانيات الفصول الدراسية، وتوفر فرص أفضل للتميز بين الأطفال، وتوفير الدعم المالي لمستحقيه من الأسر وذلك حسب تقييم الحالة الاقتصادية للأسرة تطبيقاً للعدالة الاجتماعية (Wolf & Kisid، ٢٠١٣، ص ص ٢٤٦-٢٧٠).

إن مساهمة القطاع الخاص في التعليم يمكن أن تحقق العديد من المزايا الإيجابية للتعليم من توفير نفقات يحتاجها الأطفال لإتمام العملية التعليمية، ويرفع

من كفاءة التعليم بتقليص البيروقراطية وزيادة المنافسة بين أنواع المدارس المختلفة كحافز للتميز والتفوق، كمان أنه يفتح المجال أمام أولياء الطلاب لاختيار المدارس التي يريدونها لأطفالهم وقدرتهم على مساءلة هذه المدارس لأنهم في النهاية هم من يقدمون الأموال للتعليم عبر ما يدفعونه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويسهم في حل مشكلة تعليم الفقراء من جهة وعدم قدرة الدولة في ظل ضعف الإمكانيات المادية، والدمار القائم في البنية التحتية للمباني التعليمية، والمدة الزمنية الطويلة التي يستغرقها إعادة الحياة للعملية التعليمية المتوازنة عبر المؤسسات الحكومية مما يجعل من إتباع هذه الآليات خطوة أسرع عبر القطاع الخاص لاستعادة سير العملية التعليمية، وتجاوز الفقدان الكبير لمكونات العملية التعليمة في سورية.

خاتمة الدراسة:

إن التوسع غير المنضبط في التعليم الخاص حوَل التعليم إلى سلعة تجارية مدفوعة القيمة، وغلَّب الربحية على العلمية والتربوية، وفرَّغ سياسات الدولة في المجانية والديمقراطية في الحصول على الفرصة التعليمية من محتواها، وقلص دور الدولة الرقابي على المدارس وبالتالي أحدث فوضى تعليمية، وثقافية واختلال مجتمعي، وأوجد قوى ومجموعات تحتكر الخدمات التعليمية المميزة من أصحاب رؤوس الأموال، وتلعب دوراً في رسم سياسة التعليم وتوجهاتها المستقبلية، وساهم في حرمان أجزاء كبيرة من المجتمع من التعليم الجيد، وتوجهه نحو التعليم الأقل جودة الأمر الذي ينعكس على خسارة الدولة لقدرات كبيرة من أبنائها لاتسهم في عملية التنمية الاقتصادية، وأضعف إسهام المؤسسات المجتمعية غير الربحية، والمشاركة المجتمعية في التعليم لصالح المؤسسات الربحية فقط، ولم يؤدي التعليم الخاص دوره المفترض القيام فيه في ظل الوضع الحالي في سورية على الرغم من كثرة المجالات التي يمكنه أن يسهم فيها مساهمة فاعلة، ويتدخل بشكل إيجابي إلى جانب الحكومة.

وعليه فإن تحقيق أفضل نتائج لممارسات التعليم الخاص يتطلب عدة أمور تيسر عمل هذه المنظومة وهي:

١- توفير سياسات قوية تضمن عمل هذا القطاع من خلال الاعتراف بأهمية دوره عبر الإيجابية تجاهه.

٢- طرح معايير بسيطة وموضوعية لإنشاء وتنظيم مؤسسات التعليم الخاص: فلابد من وضع قوانين ضامنة للطرفين تحمي حقوق المستثمرين في القطاع التعليمي من جهة والطلاب المستفيدين من جهة ثانية .

٣- السماح للمدارس الخاصة بتحقيق ربحيتها من الاستثمار مقابل اشتراطات الجودة في التعليم .
٤- السماح للمدارس الخاصة بتحديد الرسوم التي تريدها حيث تعمل البلدان على تحديد الرسوم على المؤسسات التعليمية لضمان معقولية الأسعار غير أن هذا قد يحد من المستثمرين ويخفض الجودة .
٥- تقديم الدعم والحوافز للمدارس الخاصة ويكون ذلك من خلال توفير الدولة لبيئة جاذبة للاستثمار في التعليم مثل تأمين المرافق اللازمة لإنشاء البنية التحتية للمدارس أو من خلال الاعفاءات الضريبية وتقديم التأشيرات، ويمكن للحكومات أن تؤمن الدعم لتشغيل المدارس الخداصة باستمرار من خلال القروض والمنح للطلاب لتشجيعهم على الانضمام للمدارس الخاصة.

المراجع

أولاً– المراجع العربية:

أسامة محمد عبيدات(٢٠٠٨)، الشراكة في التعليم – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص٨٧.

آني شابري ولورانت شابري، ترجمة ذوقان قرقوط(١٩٩١)، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص ص ٢٤٠ – ٢٤١.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(٢٠١٣)، تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٣– نهضة بشرية في عالم متنوع، نيويورك:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ١٨٤.

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة(٢٠٠٠)، تقرير التنمية البشرية للجمهورية العربية السورية عام ٢٠٠٠، دمشق، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ص ٥٠.

جمال السيد عبد الوهاب(٢٠١٢)، التعليم الخاص أهدافه ومخاطره، القاهرة، دار النهضة، ص ٦٨.

خالد قوطرش (٢٠٠٠)، التعليم في سورية، نشأته وتطوره، دمشق دار الفكر، ص٣٣.

رئاسة مجلس الوزراء(١٩٥٢)، نظام المدارس الخاصة، المرسوم التشريعي رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٧، الجريدة الرسمية للجمهورية السورية دمشق، العدد ١٨ بتاريخ ٢٧آذار .

رئيس الجمهورية(١٩٥٨)، تنظيم المدارس الخاصة في الجمهورية العربية المتحدة، القانون رقم ١٦٠/ تاريخ ١٩٥٨/٩/٢٠، القاهرة، الجريدة الرسمية للجمهورية العربية المتحدة، العدد ٢٩ مكرر .

شبل بدران(٢٠١١)، التعليم والحرية –قراءات في المشهد التربوية المعاصر، القاهرة الدار المصرية اللبنانية، ص ١٧٣.

صباح مهدي رميض(٢٠١٨)، "التنظيمات العثمانية وتطبيقاتها في ولاية سورية ١٨٤٠–١٨٨٠"، مجلة الطريق التربوية والعلوم الاجتماعية، العدد ٥، الجزء ٦، ص ٧٠٠.

علاء الدين دنديس(٢٠٠٩)، دليل المعلمين الجدد، عمان، دار صفاء ، ص ٢٢٩.

عماد صموئيل وهبة(٢٠١٥) " واقع المدارس الخاصة وسبل مواجهة مشكلاتها من وجهة نظر أولياء الأمور والمعلمين والخبراء التربويين – دراسة ميدانية

ببعض محافظات صعيد مصر"، مجلة التربية المعاصرة، السنة ٣٢، العدد ٩٩، ص ص ٧-٨٦.
كاوان اسماعيل كه ردي(٢٠١٠)، عقد التعليم الخاص – دراسة مقارنة، عمان، دار دجلة، ص٢٢.
كريم أبو حلاوة (٢٠١٨)، التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، دمشق، مركز دمشق للأبحاث، ص ص ٨-١١.
محمد أحمد(٢٠١١)، "الحياة الثقافية في دمشق في العصر العثماني ١٨٧٦-١٩١٨"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد الأول والثاني، ص ٣١٢.
محمد المجيدل (٢٠١٢)، " تطبيق أسلوب الخصخصة في إدارة مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية- نموذج مقترح"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، ص ص ٤-٢٤
مرفت حسن أحمد(٢٠١٤)، "التوسع في التعليم الخاص قبل الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية – منظور مستقبلي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ص ص٢-٢١.
المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٧، دمشق، منشورات رئاسة مجلس الوزراء، ص ٢٧٨.
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم(٢٠١٥)، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام ٢٠٠٠-٢٠١٥ الانجازات والتحديات، باريس، منشورات اليونسكو، ص٣.
نايف عبد نايف نجم الجبوري(٢٠١١)، موقف نصارى بلاد الشام من الإصلاحات في الدولة العثمانية ١٨٣٩-١٩١٤، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ص ١٢٢-١٢٧.
وزارة التربية السورية(٢٠٠٨)، التقرير الوطني حول تطوير التربية في الجمهورية العربية السورية للمؤتمر الدولي للتربية، الدورة ٤٨ في جنيف، ٢٠٠٨، دمشق، منشورات وزارة التربية ص ص ٣٣-٥١
وزارة التربية السورية (٢٠١١)، نشرة مديرية التعليم الخاص في سورية، دمشق منشورات وزارة التربية، ص ٣.
وزارة التربية السورية(٢٠٠٤)، المرسوم التشريعي رقم ٥٥ تاريخ ٢٠٠٤/٩/٢ الناظم للمؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم ما قبل الجامعي، دمشق، منشورات وزارة التربية، ص ٥.

يوسف نعسية (١٩٨١)، مجتمع مدينة دمشق ما بين ١٧٧٢-١٨٤٠، دمشق، دار طلاس ، ص ٣٨٩.

اليونسيف (٢٠١٥)، الأزمة السورية خمس سنوات من الأزمة والنزاع –نشرة الوقائع عن التعليم، عمان، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص٢.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

Aziz, Shamsa & Rehman, Zahra. (2018); Implementation of CIPP Model for Quality Evaluation at School Level: A Case Study, Journal of Education and Educational Development, v5 n1.p p189-206.

Brown, Elizabeth, & Vollman Makris, Molly.(2018); A Different Type of Charter School: In Prestige Charters, a Rise in Cachet Equals a Decline in Access, Journal of Education Policy, v33 n1, p85-117.

Crump, Stephen & Roger, Sale. (2005); Robbing Public to Pay Private? Two Cases of Refinancing Education Infrastructure in Australia, Journal of Education Policy, v20. n2 ,pp243-258.

Dresser, Sam (2018); Private schools are anti-democratic. Can they be redeemed, 10 July, 2018.< https://aeon.co/ideas/private-schools-are-anti-democratic-can-they-be-redeemed>. 2019

Fielden, John & LaRocque, Norman.(2008); THE EVOLVING REGULATORY CONTEXT FOR PRIVATE EDUCATION IN EMERGING ECONOMIES, International Bank for Reconstruction and Development. Washington.p p 13-24.

Heinrich. Carolen & Nisar. Hiren ,(2013) The Efficiency of Private Sector Providers in improving public Educational outcomes, American Educational Research Journal, v50 n5 p856-894 , ERIC

Languille, Sonia(2016); "Affordable" Private Schools in South Africa. Affordable for Whom? Oxford Review of Education, Vol.42 No 5, p528-542.

Lytovchenko, Iryna .(2015); Origins and Formation of Corporate Education in the USA, Comparative Professional Pedagogy, v5. n3. p53-57 .

Ridge, Natasha & Shami ,Soha ;(2016)" Private Education in the Absence of a Public Option: The Cases of the United Arab Emirates and Qatar", Forum for International Research in Education, V3 .No2.ERIC.

Turyatoranwa, Julius. (2017); Prospects and Challenges of Universal Secondary Education: A Case Study of the Stakeholders' Perceptions in Southwestern Uganda, Ph.D. Dissertation, Department of Educationa l Administration and Foundations, Illinois State University. p2, ProQuest

Wolf ,Patrick .J & Kisid, Brian. (2013); School Vouchers and Student Outcomes: Experimental Evidence from Washington, DC, Journal of Policy Analysis and Management, v32 n2, p246-270.

المراجع الالكترونية:

مدين علي(٢٠١٧)، حول استراتيجية التربية والتعليم في سورية:رؤية نقدية من منظور الاقتصاد السياسي للتربية والتعليم في سورية، مداد مركز دمشق للأبحاث والدراسات .http://www.dcrs.sy، (١٩/١١/ ٢٠١٧)

صفوان داود(٢٠١٨)، لماذا سورية خارج تصنيف جودة التعليم العالمي، https://salonsyria.com، (٨/٥/٢٠١٨)

عمر جاسم محمد العبيدي (٢٠١١)، التطورات السياسية في سورية من الملكية إلى الاستقلال ١٩١٨–١٩٤٦.http://www.m.ahewar.org، (٢٩/١١/٢٠١١)

يغيا نجاريان، ترجمة بوغوص ساريجيان(٢٠٠٥)، النهضة القومية – الثقافة العربية، دمشق، دار نشر أكاديمية العلوم https://sources.marefa.org، (2010)

فتحي أبو سهيل(٢٠١٦)، أقساط التعليم الخاص في سورية، التعليم الخاص يصاب بالجنون: البكالوريا بـ مليون والطب بـ ٩ مليون /https://7al.net.، (١٩/٩/٢٠١٦)

مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر(٢٠١٤)، المدارس الخاصة وتكلفة الطالب http://alwehda.gov.sy/.، (٢٠/٧/٢٠١٤)

مالك موقع(٢٠١٠)، المدارس الخاصة في سورية ين التجارة والتربية http://aljaml.com/، (٢٠١٠)
رئاسة مجلس الوزراء(٢٠١٧): المجموعات الاحصائية للسنوات ٢٠٠٣/ ٢٠١١/٢٠١٦/٢٠١٧، دمشق، المكتب المركزي للاحصاء، http://www.cbssyr.sy/